



غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم
Bethlehem Chamber of Commerce & Industry



تقرير حول قياس مدى تأثير قطاع الثروة الزراعية نتيجة العدوان على قطاع غزة

شباط 2024

المقدمة

شكل قطاع الثروة الزراعية ولا زال يشكل أهمية اقتصادية كبرى باعتباره أحد أهم دعائم الاقتصاد المحلي الفلسطيني نظراً لمساهمته في إجمالي الناتج المحلي وخلق فرص عمل وتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة إضافة إلى مساهمته في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، كما أن له دور كبير في توفير المواد الخام، مدخلات الإنتاج في الصناعات الزراعية والغذائية إلا أن هذا القطاع ونتيجة للممارسات الإسرائيلية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في مصادرة وتجريف الأراضي الزراعية وتراجع هذا القطاع في استيعاب الأيدي العاملة كما أن إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية والمستوردة من الخارج وعدم القدرة على توفير مستلزمات القطاع الزراعي قد أدى إلى تراجعه تدريجياً، ومنذ بداية العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر من العام 2023 فإن هذا القطاع قد شهد تراجعاً آخرًا ملحوظاً وتكبد خسائر كبيرة حسب ما أشار إليه أفراد العينة العاملين في القطاع الزراعي.

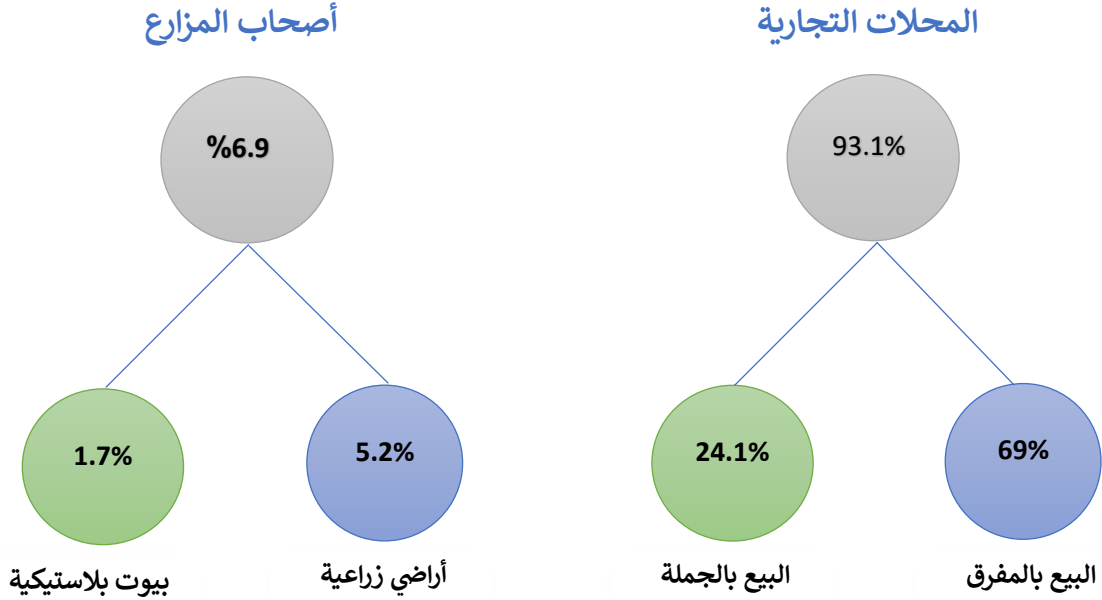
وفي إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم في متابعة قضايا القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل عام ومنذ بداية العدوان على قطاع غزة بشكل خاص، فقد قامت وحدة الدراسات في الغرفة التجارية بإعداد هذا التقرير في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 7-16 شباط من العام 2024 لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية التي أثرت على هذا القطاع.

المنهجية

يهدف هذا التقرير إلى قياس مدى تأثير قطاع الثروة الزراعية نتيجة العدوان على قطاع غزة من وجهة نظر أعضاء الهيئة العامة العاملين في هذا القطاع، ولتحقيق هذا الهدف فقد تمّ تصميم استبيان باعتباره الأداة الرئيسية في جمع المعلومات وتوزيعه عليهم إلكترونياً، حيث شملت عينة الدراسة القصدية 58 عضو أي ما يشكل نسبة 61% من مجتمع الدراسة البالغ 95 عضو. وبعد الانتهاء من جمع البيانات التي اعتمدت بنحو كبير على إجراء المقابلات من خلال الاتصال الهاتفي الذي أجراه فريق العمل تمّ تحليله باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار الخامس والعشرين Ver.25، وقد تمّ تطبيق الأسلوب الوصفي المتضمن في التكرارات والنسب المئوية Frequencies & Percent بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة وتحليل خصائص وحدة المعاينة.

نتائج التحليل

طبيعة المنشأة



أظهرت نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة هم ممن يمتلكون المحلات التجارية حيث بلغت نسبة هؤلاء 93.1% في حين بلغت نسبة الذين يمتلكون المزارع 6.9%. كما بلغت نسبة أصحاب المزارع الذين يمتلكون أراضي زراعية 5.2% ونسبة الذين يمتلكون بيوت بلاستيكية 1.7%، في حين بلغت نسبة أصحاب المحلات التجارية المخصصة للبيع بالمفرق 69% ونسبة المحلات التجارية المخصصة للبيع بالجملة 24.1%.

➤ طبيعة العقار

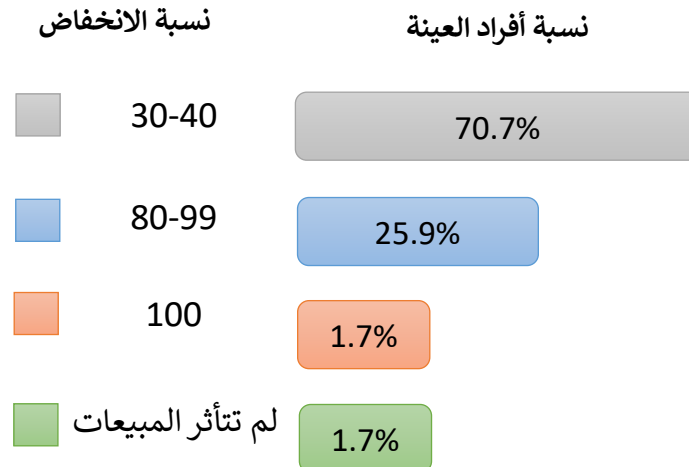
تبين لنا من خلال تحليل النتائج أن 72.4% من أفراد العينة العاملين في قطاع الثروة الزراعية هم من المستأجرين في حين بلغت نسبة الملاك 27.6%.

➤ تأثير العدوان على انخفاض معدل المبيعات

أشار غالبية أفراد العينة إلى أن العدوان على قطاع غزة قد أثر بشكل كبير على انخفاض معدل المبيعات نتيجة الإغلاقات بين المدن والمحافظات والقيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الزراعية، حيث أشار 98.3% منهم إلى انخفاض معدل المبيعات الشهرية في حين لم تتأثر المبيعات لدى 1.7% من أفراد العينة.

➤ نسبة معدل الانخفاض الشهرية في المبيعات

في ظل انخفاض معدل الاستهلاك وقلة السيولة النقدية وارتفاع الأسعار التي أشار إليها أفراد العينة نتيجة العدوان على قطاع غزة، يتبين لنا أن 70.7% منهم قد أفادوا بانخفاض مبيعاتهم بنسبة تتراوح ما بين 30-40% في حين أفاد 25.9% من أصحاب المنشآت بأن مبيعاتهم انخفضت بنسبة تتراوح ما بين 80-99%، وأن 1.7% منهم أفادوا بأن مبيعاتهم قد انخفضت بنسبة 100%، بينما أشار 1.7% منهم بأن معدل انخفاض مبيعاتهم لم تتأثر.



➤ مصدر المنتج الزراعي

أشار 55.2% من أفراد العينة العاملين في قطاع الثروة الزراعية أن مصدر منتوجاتهم الزراعية هي من مصادر محلية في حين أفاد 39.7% منهم أن مصدر منتوجاتهم الزراعية هي إسرائيلية، وأن 1.7% من أفراد العينة أفادوا أن مصدر المنتوجات الزراعية هي من مصادر تركية وأن 3.4% أكدوا أنها من مصادر أخرى.

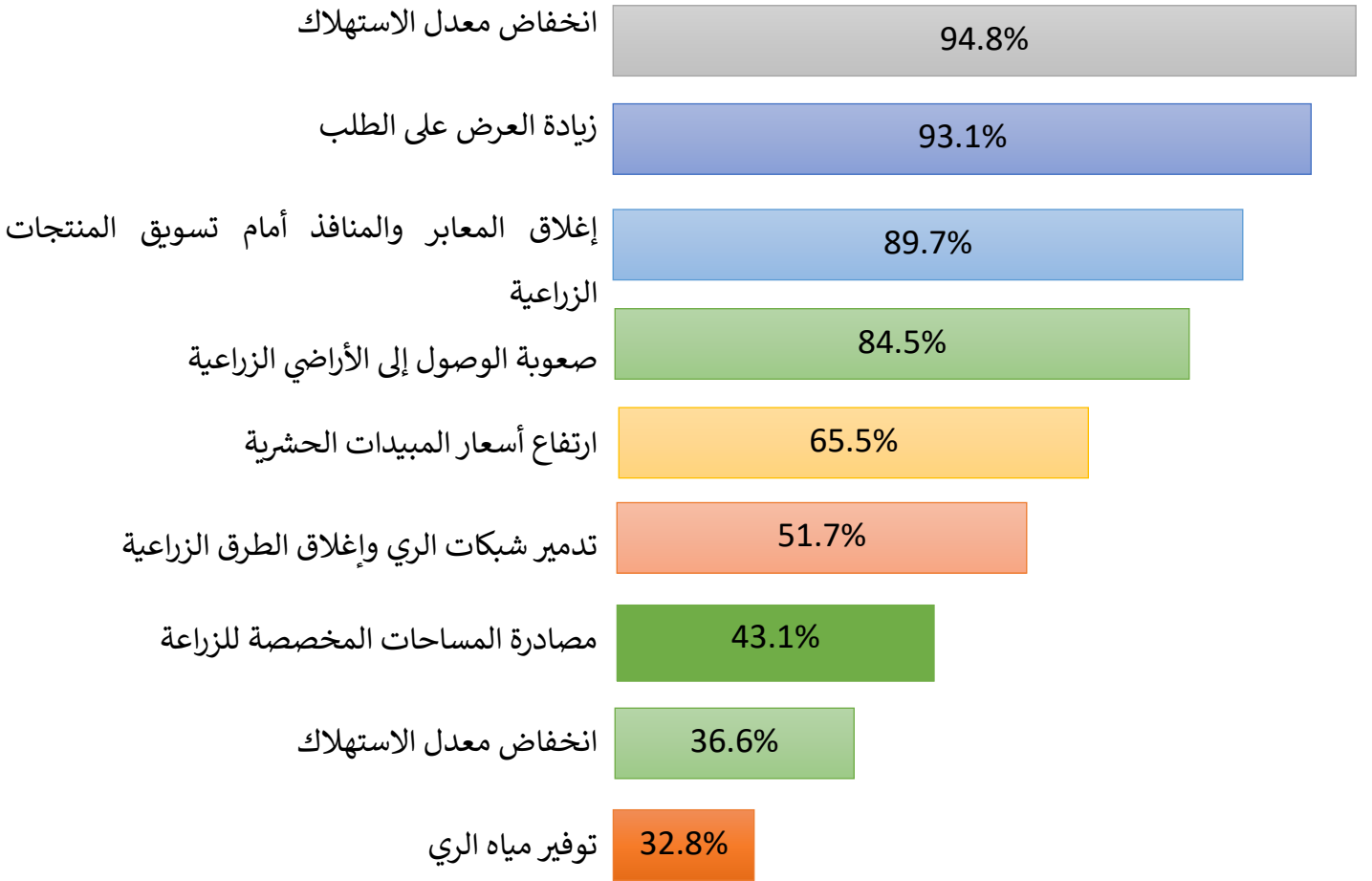
➤ عدد العمال في المنشأة قبل العدوان

أفاد 40% من أفراد العينة العاملين في قطاع الثروة الزراعية أن عدد العمال لديهم قبل العدوان قد تراوح ما بين 1-4 عمال، وأن 20.7% منهم قد تراوح عدد عمالهم ما بين 5-9 عمال، وأن 19.3% لديهم من 10-14 عامل وأن 12.8% لديهم من 15-19 عامل، في حين أفاد 7.2% من أفراد العينة بأن لديهم 20 عامل فأكثر.

➤ عدد العمال في المنشأة بعد العدوان

مع تراجع الحركة الاقتصادية وانخفاض معدل القوة الشرائية حسب ما أفاد به أفراد العينة الذين تمّ استطلاع آرائهم يتبين لنا بأن 31% منهم قد قاموا بتسريح جميع العمال لديهم ولم يتبقى لديهم أي عامل، وأن 60.3% قد قاموا بتقليص عدد العمال حيث أصبح عددهم يتراوح ما بين 1-3 عمال في حين أن 5.2% أصبح عدد عمالهم يتراوح ما بين 4-6 عمال، وأن 1.7% قد أفادوا بأنهم قاموا بتسريح عدد من عمالهم حيث أصبح لديهم 7-9 عمال وأن 1.7% منهم لديهم 10 عمال فأكثر.

➤ أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع في ظل العدوان على قطاع غزة



في ظل التحديات التي تواجه هذا القطاع يتبين لنا أن ما نسبته 94.8% من أفراد العينة العاملين في قطاع الثروة الزراعية قد أفادوا أن أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع في ظل العدوان على قطاع غزة تمثلت في انخفاض معدل الاستهلاك، يليها زيادة العرض على الطلب حيث بلغت نسبة هؤلاء 93.1%، ثم إغلاق المعابر والمنافذ أمام تسويق المنتجات الزراعية حيث بلغت نسبة الذين أفادوا بذلك 89.7%، في حين أفاد 84.5% منهم أن صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية من التحديات الأخرى التي تواجه هذا القطاع، إضافة إلى ارتفاع أسعار المبيدات الحشرية حيث بلغت نسبة الذين أفادوا بذلك 65.5%، أما نسبة الذين أشاروا إلى تدمير شبكات الري وإغلاق الطرق الزراعية فقد بلغت نسبتهم 51.7%، وفيما يتعلق بمصادرة المساحات المخصصة للزراعة فقد بلغت نسبتها 43.1% أما انخفاض معدل

الاستهلاك قد بلغ 36.3% وأخيرا فقد تبين أن أقل التحديات قد تمثلت في توفير مياه الري حيث بلغت نسبتها 32.8% كما أشار اليها أفراد العينة.

➤ تأثير الظروف الاقتصادية الناجمة عن العدوان على القدرة الشرائية للمزارعين والمستهلكين

مع تراجع الظروف الاقتصادية الناجمة عن العدوان على قطاع غزة أكد جميع أفراد العينة الذين تمّ استطلاع آرائهم على انخفاض القدرة الشرائية للمزارعين والمستهلكين مقارنة بالوضع ما قبل العدوان.

➤ تأثير العدوان على ارتفاع أسعار الخضار والفواكه

أشار جميع أفراد العينة أن الإغلاق المتكرر للمعابر بين المحافظات وارتفاع أسعار النقل أدى إلى ارتفاع أسعار الخضار والفواكه.

➤ توصيات لدعم القطاع الزراعي

1. زيادة الدعم الموجه للمزارعين من خلال تخصيص المساعدات والتمويل ومنح قروض ميسرة للنهوض بالقطاع الزراعي الفلسطيني.
2. دعم المنتج الزراعي الفلسطيني في الأسواق المحلية لتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.
3. تطوير ورفع جودة المنتجات الزراعية الفلسطينية.
4. فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الفلسطينية.
5. إعداد خطط الطوارئ التي تدعم صمود القطاع الزراعي في ظل الأوضاع الراهنة.